

تقرير

# شركة لبنانية إماراتية تصنع سفناً حربية لإسرائيل

## يحيى دبوبق

عندما تتحدث إسرائيل عن تطور علاقاتها مع «الاعتدال العربي»، وعن شركاء في المصالح والأهداف، وأيضاً عن تحالف، يتبادر إلى الذهن العلاقات والتنسيق، المعلن وغير المعلن، مع دول خليجية، وتحديدًا المملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة وعدد من دول المغرب العربي. أن ينسحب ذلك إلى «شركاء» لبنانيين، هي مسألة في العادة المتبعة إسرائيليًا، تبقى كي الكتمان، ولا يشار إليها، إلا نادراً، كما حصل في حرب عام 2006. إلا أن تعبير شركاء لبنانيين لإسرائيل، قد يعني، كما يتبادر إلى

الذهن ابتداءً، مجرد مقاولين لتحقيق المصالح الإسرائيلية في لبنان، وهذا ما خبره اللبنانيون جيداً عبر العقود الماضية منذ احتلال فلسطين، أو ما قبل إعلان إنشاء الكيان الإسرائيلي. خبر اللبنانيون عملاء سابقين وحاليين بمعنى أتباع، لكن أن يطور اللبنانيون أنفسهم إلى الحد الذي يتحولون إلى شركاء لإسرائيل في تعزيز قوتها وترسانتها العسكرية التي تهدد أبناء جلدتهم من اللبنانيين، وتحديدًا اتجاه «تهديد لبناني»، هو تطور قد يكون غير مسبوق.

أمس، كشفت صحيفة «يديعوت أchronot» أن شركة «أبو ظبي مار» الإماراتية، الرائدة في الخليج في بناء السفن، هي شركة في بناء أربع سفن حربية من طراز «ساعر 6»، كانت إسرائيل قد وقّعت عقداً لبنائها مع شركة «تيسنكروب» الألمانية لحماية المنشآت الغازية الإسرائيلية من التهديدات الأمنية في عرض المتوسط. وكشفت الصحيفة أن عقداً بالمقولة، وشراكة بينية، تربط الشركة الإماراتية بنظيرتها الألمانية، تلترزم بموجبه «أبو ظبي مار» المساهمة في هندسة السفن التي ستبنى في أحواض السفن المملوكة من الشركة.

الصلة اللبنانية ببناء القدرة العسكرية الإسرائيلية مرتبطة باتجاهين: أن الشركة الإماراتية «أبو ظبي مار»، مملوكة من مجموعة العين الدولية (الإمارات) بنسبة 70 في المئة، فيما يملك رجل الأعمال اللبناني، اسكندر صفا، 30 بالمئة من أسهمها، كما أنه يتولى منصب المدير العام والرئيس التنفيذي للشركة. أما الاتجاه الثاني، فإن الشركة الإماراتية، التي يديرها صفا، تدرك مسبقاً بأن السفن التي تتولى بناء جزء منها في أحواضها، هي سفن حربية إسرائيلية.

يكشف تقرير «يديعوت أchronot» أن ما سماه «قصة غرام» بين الشركة الإماراتية «أبو ظبي مار» والألمانية «تيسنكروب»، بدأت عام 2009 من خلال اتصالات للتعاون الطويل الأمد. وفي نيسان 2010، وقعت الشركتان عقداً تنتقل بموجبه شركة بناء السفن التي تملكها «تيسنكروب» إلى

«أبو ظبي مار»، وتكون بين الجانبين «شراكة استراتيجية بالمنصفة» في قطاع بناء السفن العسكرية. مع ذلك، الشراكة كما يشير التقرير لم تنجح بالكامل، لكن بموجب صفقة بين الشركتين، انتقلت ملكية أحواض بناء السفن في مدينة كيل الألمانية إلى «أبو ظبي مار»، التي غير اسمها إلى «أبو ظبي مار كيل». في آذار 2015، قبل شهرين من الإعلان عن صفقة بناء السفن الحربية الإسرائيلية بموجب عقد بين إسرائيل و«تيسنكروب»، عمدت شركة «أبو ظبي مار كيل» إلى تغيير اسمها من جديد إلى German Naval Yards، إذ إن الشركة، كما يرد في تقرير «يديعوت أchronot»، أرادت إخفاء أي إشارة عربية من خلال اسمها، «كي لا تزعج» الصفقة المتبلورة بين إسرائيل والشركة الألمانية، الأمر الذي يشير إلى إدراك مسبق، لا يخفى عن مديرها التنفيذي، بأن العقد الثانوي بالمقولة المنوي تنفيذه يتعلق بسفن حربية إسرائيلية.

الصحيفة الإسرائيلية توجهت إلى الناطق باسم German Naval Yards، الاسم الجديد للشركة الإماراتية،

## يدير اللبناني اسكندر صفا الشركة التي ستساهم في بناء السفن الإسرائيلية

غيزت شركة «أبو ظبي مار كيل» اسمها إلى German Naval Yards لتخفي أي إشارة عربية (أ ب)



وسألت إن كان للشركة دور في بناء السفن الإسرائيلية، الإجابة كانت: نعم صريحة. أضاف الناطق أن الشركة تعمل مقاولاً ثانوياً لشركة «تيسنكروب» للمنظومات البحرية، ودورها في الصفقة بينها وبين إسرائيل، هو المساهمة في هندسة السفن التي ستبنى في حوض كيل الألماني (المملوك من الشركة الإماراتية). لافتاً إلى أن حوض بناء السفن في كيل يحافظ على اتصالات مع إسرائيل، لكن من خلال «تيسنكروب».

في تعقيب على التقرير، قالت وزارة الأمن الإسرائيلية في بيان: «عقد شراء السفن تم توقيعه مع شركة ألمانية، وبدخل مباشر من الدولة الألمانية التي مؤلت ثلث قيمة الصفقة. قبل توقيع العقد، درس مجلس الأمن القومي (الإسرائيلي) حثييات الصفقة للتأكد من عدم انتقال وتسرب معلومات سرية عن المشروع إلى أي جهة ليست مخولة. لكن من المهم الإشارة إلى أن حوض بناء السفن الألماني يبني السفن فقط، بينما يجري تركيب كل المنظومات في إسرائيل.

ويأتي تقرير الصحيفة الإسرائيلية، بعد يومين من تقرير صدر عنها أيضاً، أشار إلى أن شركة استثمارات إيرانية حكومية، تملك أسهما بنسبة 5 في المئة في شركة «تيسنكروب» الألمانية التي تبني أيضاً غواصات جديدة لمصلحة البحرية الإسرائيلية.

ومع أن «الكشفين» يبدوان في الظاهر متشابهين، لمن أراد تشبيهما، إلا أنهما في المضمون مختلفان جداً، الأمر الذي يفسر رد الفعل الإسرائيلي «المستهجن» من رعونة وزارة الأمن الإسرائيلية ومجلس الأمن القومي والأجهزة الاستخباراتية، التي صادقت على صفقة بناء غواصات بإمكان إيران الاطلاع على أسرارها كونها شركة في أسهم الشركة الألمانية وإن كانت نسبة امتلاكها للأسهم مقلصة، فيما كانت ردة الفعل على الكشف الثاني، رغم المشاركة الفعلية للشركة الإماراتية في بناء السفن الحربية الإسرائيلية، مع علمها بذلك، تكاد تعادل صفراً، لانتفاء التهديد.

## اسكندر صفا وزير الدفاع اللبناني

اسكندر صفا، اللبناني وحامل الجنسية الفرنسية، يعد أحد أقطاب قطاع الشحن البحري وبناء السفن في أوروبا. يملك وشقيقه أكرم مجموعة Prinvest القابضة التي تحوز إضافة إلى الـ 30 بالمئة من أسهم «أبو ظبي مار»، عدداً آخر من الشركات الفرعية المنتشرة في أوروبا، وهي تعد رائدة في صناعة السفن العسكرية والتجارية واليخوت، وتملك منشآت وأحواض بناء سفن متفرعة في الإمارات وألمانيا وفرنسا وإنكلترا واليونان.

اسكندر صفا هو شقيق صهر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع اللبناني، سمير مقبل، ويرد في تقارير إعلامية، أن أن ماري سمير مقبل، ابنة الوزير مقبل، تملك أسهماً في مجموعة Prinvest، المملوكة من الأخوين صفا، والتي تنفذ مشروع السفن الحربية الإسرائيلية.

ويرد اسم صفا وشركائه، في مداوات الهيئة السعودية (3 مليارات) للملغاة، بعد اختياره لبناء ثلاثة زوارق هجومية للجيش اللبناني من طراز «كوميانتين اف اس 46»، على أن يصار إلى تعريتها من تسليحها وتجهيزها الأساسي. وقد تداول الإعلام في حينه، أن قيمة الصفقة مع صفا بلغت 200 مليون يورو، من أموال الهيئة السعودية.

تقرير

# «صلحة» الحريري - ريفي «على النار»؟

لا يمكن تيار «المستقبل» الذي يُحاوَر الأضداد أن يُبقي الباب موصداً في وجه اللواء أشرف ريفي الخارج من صفوفه. كما ليس لدى الأخير نية في إبقاء الإشتباك السياسي مشتتاً. رسالتك ناعمة تظهر في حديث مصادر الطرفين أحدهما عن الآخر. بالترامت مع معلومات تشير إلى «صلحة» يعمل عليها «فاعلو خير»، ليس مؤكداً إذا كانت بجهد شخصي أم أمر سعودي

## ميسم زرق

قد يكون الرئيس سعد الحريري واللواء أشرف ريفي متشابهين في التفكير والعقلية أكثر مما يتصور أحد. الاختلاف الأساسي هو في التعبير عما يستبطنه كل منهما نتيجة المصلحة التي تتحكم في

التعاطي السياسي مع مجمل الملفات. وقد أفلح الخلاف على خيارات «الضرورة» في جرّهما إلى القطيعة، ووصل إلى حدّ قول «الوزير» الطرابلسي إن «الحالة الحزبية انتهت». وفي الأشهر الأخيرة، لأمس الترشق الإعلامي بين الطرفين سقفاً عالياً، قبل أن ينطفئ فجأة منذ الزيارة الأخيرة التي قام بها الوزير السعودي تامر السبهان إلى بيروت. فهل أوصل الموقف السعودي رغبة بلاده في إنهاء هذا الخلاف؟ وما حقيقة المعلومات التي تتحدث عن وساطة تقوم بها بعض الشخصيات بهدف إجراء «صلحة» بينهما؟

في أب الماضي، أشارت صحف سعودية إلى «وساطة» محلية وإقليمية، للمصالحة بين الحريري وريفي حققت تقدماً ملحوظاً. لم يظهر شيء إلى العلن، ففسّر ما نُشر بأنه «شائعات»، قبل أن تتردد معلومات في تشرين الماضي عن أن «أحد نواب المستقبل

فاتح الحريري بموضوع تسوية الخلاف مع ريفي، وقد أبدى رئيس التيار علامات توشّر إلى إمكانية ترتيب العلاقة بينهما». إذا أصبحت الإشارات كثيرة، وتزامنت مع كلام مستقبلي راهن بأن «ثمة شيئاً قيد الإعداد، غير أن الوصول إلى تفاصيله شديد التعرّض لأنه محصور بحلقة ضيقة جداً». مع ذلك، يشير ما يُنقل عن مصادر الطرفين إلى وجود قبول مبدئي بإعادة فتح قنوات التواصل. وهذه فرضية تعرّضها مصادر شمالية تؤكد أن «ما من جهة يمكن أن تقوم بمبادرة فردية من رأسها، لولا وجود ضوء أخضر»، مشيرة إلى أن «الاتجاه المستقبلي يُمكن أن تكون له علاقة بالاتصالات التي حصلت بين ريفي والرئيس نجيب ميقاتي، تحت غطاء تحييد الإنماء عن السياسة في طرابلس». وقد يكون هذا الإتصال «أثار خوف رئيس تيار المستقبل من تحالف سياسي في ما بعد، فرأى أن

## الاتصال بين ريفي وحيقاتي أثار خوف الحريري من تحالف سياسي في ما بعد

أفضل حلّ لقطع الطريق على مثل هذا التحالف، هو إعادة التواصل مع ريفي أو على الأقل تجميد الحملات ضده». وتعرّض هذه المصادر كلامها بما حصل منذ أيام، حين «غرقت شوارع طرابلس بالمياه نتيجة الأمطار، وبدأ مستقبليون حملة تنقير على البلدية ومن خلفها ريفي. لكن الحملة سرعان ما توقفت، ويرجح أن ذلك حصل بقرار من القيادة المستقبلية».

وكشفت المصادر أن «فكرة المصالحة مصدرها سعودي، وأن السبهان طرح الأمر خلال زيارته، مطالباً بإنهاء الحرب الإعلامية بينهما». وفيما رأت المصادر أن «القائم بالأعمال السعودي وليد البخاري هو وحده من يستطيع أن يمون على الرجلين»، أشارت إلى أن «النائبين فؤاد السنيورة وأحمد ففتت يمكنهما أداء دور إيجابي»، وخصوصاً أنهما «لم يقطعوا العلاقة مع ريفي في أوج خلافه مع التيار».

لا حاجة عند المستقبلين إلى نبش حكاية «التمرد» الذي قاده ريفي ضد الحريري. كل ما مضى «ليس كافياً كي تبقى الأبواب موصدة في زمن الإنفتاح على كل الأطراف، بمن فيهم خصوم الماضي، ومن نختلف معهم على الثوابت». فكيف إذا «بمن هم أقرب إلينا في ما خص المبادئ التي جمعتنا حول ثورة 14 شباط». لا تؤكد مصادر التيار المعلومات ولا تنفيها، من دون أن تغفل الإشارة إلى «طرايطش كلام»